تعد آراء سيبويه في المسألة الواحدة في كتابه

Sibawaih's Different Opinions About the Same Case

د . محمد بن ناصر الشهري *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٢/١٢/١٠م تاريخ القبول: ٢٠١٣/٧/٢٣م

ملخّص

هذا البحث يتناول قضية مهمة لدى سيبويه، وهي تعدد أقواله في المسألة الواحدة في بعض المواطن من كتابه، وهذا الأمر قد يخفى على بعض المستفيدين من كتابه، فيجدون قولا له في مسألة فيأخذون به، ويظنون أنه لم يقل بغيره، بينما في الحقيقة أن له قولا آخر غيره، ومن هنا حصل الخلاف في بيان مذهب سيبويه في بعض المسائل انطلاقا من هذا الأمر.

فهذا البحث يوضح تلك الأقوال المتعددة، ثم يبين أمرا آخر مهما جدا، وهو كيفية العمل تجاه هذه الأقوال المتعددة، ببيان المنهج العلمي في ذلك، كما أصّله ابن جني، وأوضحه السيوطي، وخالد الأزهري، وغيرهم من أئمة النحويين.

الكلمات الدالة: سيبويه، تعدد آراء سيبويه، قولا سيبويه، القولان للعالم، كتاب سيبويه، رأي سيبويه.

Sibawaih's Different Opinions About the Same Case

Mohammed Bin Naser Alshahri

Abstract

This article deals with an important idea in the " The book " of Sibawaih . that is the Different Opinions About the Same Case. Sibawaih gave certain statements about a certain subject but he mentioned a differing one in another place in his " book ". This fact may mot be clear to some scholars, who might believe that he did not change this statement on another part of the " book ". This disparity was the source of the controversies among scholars over Sibawaih's theories .

This article studies the various disparities and shows how we should deal with it according to the method followed by scholars such as Ibn jenny, Soyoti , Khalid Al-Azhari and other grammarians.

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فإن من القضايا التي تَعْرِض للعلماء في أقوالهم المنقولة عنهم أو في مؤلفاتهم التي يسطرونها قضية مهمة جدا، وهي وجود شيء من تعدد الآراء في المسألة الواحدة في بعض مسائل تلك الكتب، مما قد يفضي إلى وجود شيء التعارض أو التناقض بين بعض تلك الأقوال، ويزداد الأمر أهمية أو خطورة إذا كثرت تلك الصور المتعددة أو المتعارضة، أو في كونها قد تخفى على بعض المشتغلين بذلك العلم، وبخاصة إذا اشتهر رأي أو قول معين للعالم، بينما يوجد له غيره، أو إذا كان له مؤلف كبير، أو يصعب البحث فيه، أو أن مسائله قد تتناثر في موضوعات شتى من كتابه، ومن أبرز ما يمثل ذلك كتاب سيبويه، حيث إن القراءة فيه والبحث ظل يكتنفه الغموض والصعوبة نحوا من ثلاثة عشر قرنا من الزمان، حتى قيض الله سبحانه وتعالى له الأستاذ الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة، حيث صنع له الفهارس العظيمة، التي ذللت كل الصعوبات في البحث عن أي معلومة فيه، وصار البحث عن رأي سيبويه أمرا ميسورا قياسا بما كان عليه الأمر قبل ذلك.

وشأن سيبويه شأن كثير من العلماء، حيث قد ورد عنهم بعض الآراء والأقوال المتعددة أو المتعارضة في بعض المسائل ــ وهذا بطبيعة الحال لا يغض من قدر سيبويه العظيم، ولا من قدر غيره من العلماء الأجلاء، ولا يقدح في مكانتهم العالية ــ ولكن هذا شأن الجهد البشري، حيث إنه قد يعتوره بعض التنوع، أو الخلل والنقص أو التضاد، أو نحو ذلك، ومن ذلك تعدد الآراء أو تناقضها أحيانا.

وهذا أمر قد تنبه إليه العلماء منذ القدم، فأوضحوا كيفية العمل تجاه هذه القضية حالة وجودها، وذلك إذا ورد عن العالم قولان في مسألة واحدة، في كتاب واحد أو في كتابين أو أكثر، أو في أزمنة مختلفة.

ومن ذلك ما صنعه ابن جني في كتابه الخصائص، حيث عقد بابا لذلك سماه: "باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين" تناول فيه هذا الأمر بالإيضاح والتأصيل والتمثيل والتفصيل(١).

(١) انظر: ابن جني، عثمان بن جني، الخصائص، ت / محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١/٢٠٠ – ٢٠٧ .

وقد ذكره السيوطي أيضا في التعارض والتراجيح، في المسألة الرابعة عشرة "القولين لعالم واحد" وقد اختصر ما ذكر ابن جني اختصارا حسنا، كما أنه مثل بأمثلة موضحة لما يحتاج إلى ذلك، وأضاف عبارات للربط بين أجزاء الكلام حتى بدا بصورة متناسقة متقنة.

لذلك فإن تناول هذه القضية يحتم إيراد كلام السيوطي هنا، وذلك لما اشتمل عليه من بيان للمنهج العلمي الرصين في التعامل مع قضية الأقوال المتعارضة، أو التي ظاهرها التعارض والتناقض، حيث قال:

"إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسلا والآخر معللا أُخذ بالمعلل، وتُؤول المرسل، كقول سيبويه – في غير موضع – في التاء من بنت وأخت: إنها للتأنيث[١].

وقال في باب ما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث، وعلله بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا إلا أن يكون ألفا، كقناة وفتاة، ... .

وإن لم يعلل واحدا منهما نُظِر إلى الأليق بمذهبه، والأجرى على قوانينه فيعتمد، ويتأول الآخر إن أمكن، كقول سيبويه: "حتى" [٢] الناصبة للفعل، وقوله: إنها حرف جر، فإنهما متنافيان، إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال، فضلا عن أن تعمل فيها، وقد عد الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها "حتى" فعُلم بذلك أن "أنْ" مضمرة عنده بعد "حتى" .... .

وإن لم يمكن التأويل فإنْ نَصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم أنه رأيه، والآخر مُطّرح، وإن لم ينص بُحِث عن تاريخهما، وعمل بالمتأخر، والأول مرجوع عنه.

فإن لم يعلم التاريخ وجب سَبْرُ المذهبين، والفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نُسِب إليه أنه قوله، إحسانا للظن به، وأن الآخر مرجوع عنه.

وإن تساويا في القوة وجب أن يعتقد أنهما رأيان له، وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منها" [٣].

ومما يجب أن أنبه إليه هنا أنني عندما ألجأ إلى معرفة الفارق التاريخي بين القولين ضمن كتاب سيبويه نفسه – لأنه ليس له كتاب غيره – فإنني سأعتمد على طبعة بولاق للكتاب في بيان عدد

(١) سيأتي الحديث عن هذا في المسألة الثامنة.

(٢) سيأتي الحديث عن هذا في المسألة التاسعة.

(٣) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ت/ د محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩ هـ، ١٨٨٩ م. ص ٤٠٨ – ٤١٢.

الصفحات بين القولين، وذلك لأن الصفحات فيها مليئة بكلام سيبويه، حيث إنه لا توجد بها حواش سفلية كما هو الحال بالنسبة لنسخة الدكتور عبد السلام محمد هارون، وذلك لكي يكون حساب الفرق بين القولين من قولي سيبويه محسوب حسابا دقيقا.

ولا شك أن هذا المنهج الذي رسمه ابن جني يتسم بصفات المنهج العلمي الدقيق، تجاه مسألة تعدد الأقوال أو تعارضها لعالم ما، مما يفضي إلى صدور أحكام تتحلى بالصحة والإنصاف، وهو ما ينبغي اعتماده والمصير إليه.

ومما يزيد الأمر أهمية أننا إذا نظرنا إلى ما هو واقع فعلا لدى بعض العلماء، فإننا نجد بعض الصور غير الحسنة، حيث إنه قد صدر من بعض النحويين كلام لا ينبغي صدوره تجاه عالم ما نَسب قولا لعالم ما، وربما كرر ذلك عنه وأكده، بينما في الحقيقة أن للعالم المنقول عنه قولا آخر، فنجد التشنيع على العالم الناقل بسب هذا الأمر، ومن أمثلة ذلك ما قاله أبو حيان في حق ابن مالك: ((وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ترخيم الجملة وكرر ذلك في تصانيفه، وهو غلط منه، وسوء فهم على سيبويه))[1].

ولو أن أبا حيان – أو غيره – التزم هذا المنهج الرصين تجاه ابن مالك – برغم تقدم تأصيله من ابن جني وبسطه له – لكان ذلك أسلم من الانزلاق إلى أحكام لا ينبغي صدورها.

كما أن السيوطي قد ذكر المنهج الذي أصله ابن جني، مع اختصاره له، وإيضاحه بأمثلة كافية، كما أشار إلى ذلك خالد الأزهري في كتابه التصريح أيضا [2].

وانطلاقا من هذا كله فأن هذا البحث إلى جانب كونه يتضمن بيان ما قد وجد لدى سيبويه من أقوال متعددة، فإنه يتضمن الإشارة إلى المنهج العلمي الرصين الذي أصّله ابن جني ونص عليه في كتابه الخصائص كما تقدم بيان ذلك آنفا.

كما لا يفوتني في هذا المقام إلى أن أشير إلى أن الحديث عن هذه الصور التي بدا فيها شيء من التعدد في كلام سيبويه، لا ينبغي أن يحمل على أن فيه غضا من علم سيبويه، أو مساسا بمكانته العلمية الرائدة، التي ألف من خلالها سفره العظيم – الكتاب – الذي كان ولا يزال نبراسا لكل العلماء والدارسين والطلاب من دارسي اللغة العربية ومحبيها، على مر القرون الطويلة من الزمان

(١) سيأتي الحديث عن هذا المسألة الخامسة.

(٢) انظر: الأزهري، الشيخ خالد، التصريح، دار الفكر، ١٨٤/٢ – ١٨٥ .

إلى هذه الأيام، وإنما أعد هذا العمل المتواضع إضافة يسيرة في بحر الكتاب العظيم، تلفت النظر إلى هذه المواطن اليسيرة من هذه المسائل جمعتها في هذا البحث، إتماما للفائدة من هذا السفر العظيم: الكتاب لسيبويه في النحو، وبخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا ضخامة حجم الكتاب، وكونه مؤلفا من أقدم المؤلفات في النحو العربي، وطول المدة التي يبدو أن سيبويه – رحمه الله تعالى – أمضاها في تسطير هذا الكتاب الجليل، فإن هذا كله مما يسوغ وقوع شيء من التعارض في بعض الأحكام.

هذا وقد اشتمل هذا البحث – بالإضافة لهذه المقدمة – على مسائل تعدد الآراء عند سيبويه، وهي:

١ – قولاه في أصل اشتقاق لفظ الجلالة "الله".

٢ – قولاه في الاسم الواقع بعد إذا وحيث.

٣– قولاه في بعض الظروف.

٤ – قولاه في ما تضاف إليه إذا.

٥ – قولاه في ترخيم المركب الإسنادي.

٦ – قولاه في بعض الأسماء المختصة بالنداء.

٧ – قولاه في علة منع بعض الصفات من الصرف.

٨ – قولاه في تاء بنت وأخت.

٩ – قولاه في حتى.

١٠ – قولاه في وزن هَمَّرِش.

١١ – قولاه في الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء.

الخاتمة

فهرس المصادر

مسائل تعدد الآراء عند سيبويه

١ ــ قولاه في أصل لفظ الجلالة "الله":

تحدث سيبويه عن هذه المسألة كما تحدث عنها عدد من النحويين غيره، حيث تناولوا لفظ الجلالة "الله" هذا الاسم الشريف المقدس من جوانب متعددة، وقد كان من أبرز هذه الجوانب هذه القضية الدقيقة المهمة:

هل هذا الاسم المقدس "الله" مشتق من لفظ آخر؟ أم أنه موضوع لله جل وعلا غير مشتق من شيء؟

وبالنظر إلى ما سطره أئمة النحويين المتقدمين في هذه المسألة نجدهم قد اختلفوا على قولين مشهورين:

أحدهما:

أن هذا الاسم الشريف مشتق وليس علما غير مشتق من شيء.

والآخر:

أن هذا الاسم الشريف علم على الذات المقدسة غير مشتق من شيء.

وقد ذهب إلى القول الأول عدد من أئمة النحويين، كالخليل بن أحمد ت (١٧٥) هـ، ويونس بن حبيب ت (١٨٢) هـ، وسيبويه ت (١٨٨) هـ، والكسائي ت (١٨٩) هـ ، وقطرب ت (٢٠٦) هـ ، والفراء ت (٢٠٧) هـ ، والأخفش ت (٢١٥) هـ [(١)].

ولكن هؤلاء برغم اتفاقهم على اشتقاقه إلا أنهم اختلفوا في الأصل الذي اشتق منه، والذي يعنينا هنا هو رأي سيبويه في هذه المسألة، لأنه موضوع بحثنا، فأقول:

ورد عن سيبويه في هذه المسألة قولان:

(١)انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ت/ د مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، العراق، ١٩٨٠ م، ٨٨/٤، والزجاجي، اشتقاق أسماء الله الحسنى، تحقيق / د عبد (رب) الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م، ص٢٣، ٢٦ – ٢٧ .

القول الأول:

أن هذا الاسم المقدس أصله إله، قال: "وكأنّ الاسم – والله أعلم – إله، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خَلَفَا منها" [١].

القول الثاني:

وذهب سيبويه في قول آخر له إلى تجويز أن يكون الأصل "لاه"، قال: " ... كما حذفوا اللامين من قولهم: لاهِ أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففوا على اللسان، وذلك ينوون"[٢].

قال ابن خروف ت (٦٠٩) هـ [٣]: فيكون منقولا من لفظ متوهم، ثم دخلت عليه "أل" كما دخلت على ما تقدم، ووزنه "فَعْل" كـ "باب" و "ناب"، إلا أنه مقلوب من "وَلِه"، لأن مادة (ل . و . هـ) ليست في كلام العرب، ولا (ل . ي . هـ) وهذه الكلمة مأخوذة من قولهم: ولهت المرأة، إذا ذهب عقلها لفقد حبيبها، والوله من العباد إليه تعالى تعلق نفوسهم به تعالى وذهاب عقولهم في النظر في مخلوقاته وعظيم سلطانه.

وقد اعترض المبرد ت (٢٥٨) هـ[٤] على سيبويه في نقده له بأن رأيه الثاني مناقض للأول، حيث ذهب في الأول إلى أن الألف في "إله" زائدة لأنها ألف "فِعَال"، ثم ذكر في الثاني أنها عين الفعل.

وقد رد ابن ولّاد ت (٣٣٢) هـ على المبرد[٥] محاولا الانتصار لسيبويه، إلا أنه يحسن إيراد رد ابن سِيْدة ت (٤٥٨) هـ لأنه أوضح من رد ابن ولاد، قال:

"وهذا الذي ذكره أبو العباس [المبرد] من أن القول نقض [أي تناقض] مغالطة، وإنما يكون نقضا لو قال [سيبويه] في حرف واحد في كلمة واحدة وتقدير واحد إنه زيادة؛ ثم قال فيها نفسها إنه

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ت / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ هـ، ١٩٥/٢.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب ٤٩٨/٣.

(٣) انظر: ابن خروف، علي بن محمد، شرح الجمل، ت / د سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩ هـ، ٢٤٨/١.

(٤) انظر: ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ت: د زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م. ص٢٧٩ ــ ٢٨٠، وعضيمة، محمد عبد الخالق، حاشية المقتضب، عالم الكتب، (بدوت طبعة وتاريخ)، ٢٤٠/٤.

(٥) انظر: ابن ولاد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص ٢٧٩ ــ ٢٨٠، وعضيمة، محمد عبد الخالق، حاشية المقتضب ٢٤٠/٤ .

أصل، فهذا لو قاله في كلمة بهذه الصفة لكان محالا فاسدا، كما أن قائلا لو قال في تُرْتُب [بضم التاء وفتحها]: إن التاء منه زائدة، ثم قال في ترتب: إنها أصل والكلمة بمعنى واحد من حروف بأعيانها...

فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرف فيها أنه أصل، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد، لأن التقدير فيهما مختلف، وإن كان اللفظ فيهما متفقا ..." [(١)].

إلا أنه يمكننا أن نقول هنا إنه لا يلزم – حتى يمكن القول بحصول التناقض بين القولين – أن يكون أن يكون واقعا بشكل صريح كما ذكر ابن سيده، لأنه لو كان كذلك لم يكن هناك مجال للحديث ولا للجدل حول حصول التناقض من عدم ذلك، وذلك لأنه حاصل بشكل جلي لا مرية فيه.

وإنما يتجه حديثنا حول هذه الصورة التي بدا كلام سيبويه متعارضا، لأنها هي التي تستحق الوقوف عندها فعلا، حيث إنه ليس لدينا دليل على إرادته أن يكون لفظ الجلالة مشتقا من أصلين مختلفين حتى يحكم على حرف في أحدهما بأنه زائد، وبأنه في الآخر أصلي، وبخاصة أنه ذكر القولين في موقعين متباعدين في كتابه، فبينهما أكثر من ثلاثمائة صفحة.

وبناء على هذا فالذي يظهر لي أن رأي سيبويه الراجح هو الرأي الثاني وذلك لأمرين :

أحدهما: أنه قد علل هذا الرأي، بخلاف الرأي الأول، وقد سبقت الإشارة إلى بيان المنهج العلمي الذي أصّله ابن جني عند وجود الأقوال المتعارضة، ومنها أنه يعتمد القول المعلل، ويطّرح غير المعلل.

والآخر: أن التاريخ يؤيد ترجيح القول الثاني، وذلك بسبب تأخره كثيرا عن الأول، حيث إنه يوجد بين القولين فصل بمقدار (٣٢٧) – بحسب طبعة بولاق[(٢)] – وهذا الفصل الكبير لا شك أنه قد أخذ من سيبويه وقتا طويلا في تأليفه، مما يجعله يكون قد ظهر له في المسألة ما لم يكن قد بدا له في الموطن الأول.

(١) ابن سيده، علي بن أحمد، المخصص، قدم له د/ خليل إبراهيم جفّال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، ودار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م ، ١٤٣/١٧.

(٢) وأما لو اعتمدنا نسخة د.عبد السلام هارون فسيكون الفصل بمقدار ٧٢٦ صفحة، وهذا بطبيعة الحال بسبب الحواشي السفلية الكثيرة، ولذلك فلا تصلح هذه النسخة لحساب الفرق بين القولين من كلام سيبويه بصورة دقيقة.

٢- **الاشتغال**

حكم الاسم الواقع بعد إذا وحيث:

الاشتغال هو: أن يتقدم في اللفظ اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو وصف صالح للعمل، مشغول عن نصبه لفظا أو محلا بالنصب لمحل ضميره أو لملابسه بواسطة أو غيرها [١].

ومن أحكامه أن الأصل في الاسم المتقدم أن يجوز فيه الرفع على الابتداء، وما بعده في موضع رفع خبر وهذا الراجح لسلامته من التقدير، كما يجوز فيه النصب بفعل مقدر موافق للمذكور، محذوف وجوبا، فما بعده لا محل له لأنه مفسر.

ثم قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يستوي فيه الأمران. فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كإذا وحيث[٢].

وأما إذا ما جئنا إلى سيبويه فإننا نجده يذكر قولين مختلفين في الاسم الواقع بعد "إذا" و "حيث".

فنجده يذكر أولا أنه يقبح بعدهما الرفع حيث قال:

"ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: إذا وحيث، تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت اجلس حيث زيدٌ جلس وإذا زيدٌ يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيدٌ، وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس".

ثم نجده يذكر ثانيا أن الرفع بعدهما جائز من غير قبح، حيث قال ــ مباشرة ــ:

"والرفع بعدهما جائز، لأنك تبتدىء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدُ الله جالس، وإذا عبدُ الله جالسٌ، وإذا عبدُ الله جلس" [٣].

فقوله: "لأنك تبتدىء بعدهما الرفع فتقول: ... "نص في جواز وقوع الجملة الاسمية بعد إذا.

فهنا نقول إن سيبويه قد سوى بين إذ وحيث في الحكم في كلامه في الموضعين، فقال أولا: إنه يقبح رفع الاسم بعدهما، ثم قال: إنه يجوز رفعه من غير أن يشير إلى القبح، كما أنه هنا لم يعلل

(١) انظر: الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح الحدود في النحو، ت/ المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م، ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ومعه كتاب: بغية السالك، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، ص ٩١ .

(٣) سيبويه، الكتاب ١٠٦/١ – ١٠٧ .

لأحد القولين، وليس هنا فارق تاريخي بينهما لأنهما في موضع واحد، وبناء على هذا فإنني سوف آخذ بما يُرجح به بين القولين، وهو الأخذ بالأليق بمذهب سيبويه، وهو ما يذهب إليه جمهور البصريين أيضا، وكذا كثير من محققي النحويين، وهو أن نصب اسم بعدهما راجح، والرفع مرجوح، وذلك بشرط تجرد حيث من ما، لأنها في هذه الحالة لا جواب لها عند البصريين، ومن جازى بها من الكوفيين فإنهم يوجبون النصب [١].

٣- **الظرف:**

ذكر سيبويه أن بعض الظروف كخلف وأمام لا تستعمل أسماء غير ظروف إلا في قليل من الكلام، فقال:

"واعلم أن الظروف بعضها أشد من بعض في الأسماء، نحو: القبْل، والقَصْد، والناحية، وأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالا في الكلام أنْ تُجْعَل أسماء، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار" [٢].

ولكنه قال بضد هذا بعد صفحات ليست بالكثيرة، وإنما هي نحو خمس صفحات، حيث حكم بأن استعمالها أسماء غير ظروف أكثر وأجرى في الكلام، فقال:

"واعلم أن هذه الحروف بعضها أشد تمكنا في أن يكون اسما من بعض، كالقصد، والنحو، والقبْل، والناحية.

وأما الخلف ، والأمام، والتحت، والدون، فتكون أسماء، وكينونةُ تلك أسماءً أكثرُ وأجرى في كلامهم"[٣].

فظاهر النصين يوحي بوجود تعارض بين القولين، لأنه قال أولا: "... فهن أقل استعمالا في الكلام أنْ تُجْعَل أسماء، ... "ثم قال ثانيا: "وكينونةُ تلك أسماءً أكثرُ وأجرى في كلامهم". ولكن عند التدقيق والتأمل يمكن أن نلحظ أنه لا يوجد تعارض بينها، وذلك لأن حكم سيبويه في الأول بالقلة إنما هو بقياس ما ذكر من ظروف إلى عموم الأسماء في اللغة، وأما حكمه الثاني بالكثرة فإنما هو بناء على قياس القلة والكثرة بين ما ذكر في النص من ظروف فقط، لا بالنظر لعموم الأسماء.

(١) انظر : ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢، وأبا حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب ٢١٦٥/٤ ، ٢١٦٨، والأزهري، الشيخ خالد ٣٠١/١ .

(٢) سيبويه، الكتاب ٤١١/١.

(٣) المصدر السابق.

٤ -الإضافة

ما تضاف إليه إذا:

ذكر سيبويه في أبواب الاشتغال أن إذا تضاف للأفعال والأسماء على حد سواء، فقال:

"ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: إذا وحيث، تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت اجلس حيث زيدٌ جلس وإذا زيدٌ يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيدٌ وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس.

والرفع بعدهما جائز، لأنك تبتدىء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدُ الله جالس، وإذا عبدُ الله جالسٌ، وإذا عبدُ الله جلس" (١).

فقوله: " بعدهما جائز، لأنك تبتدىء بعدهما فتقول: ..." نص على أنهما – وبخاصة إذا– يجوز وقوع الجملة الاسمية بعدهما، أي: إضافة الجملة الاسمية إليهما.

ثم نص في موضع آخر على أنها لا تضاف إلا إلى الأفعال، حيث قال:

"هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء"(٢).

ثم قال بعد ذلك:

"وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال"(٣).

والذي يظهر أن رأيه الأخير – وهو أن (إذا) لا تضاف إلا إلى الأفعال هو الرأي الراجح لديه، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن هذا هو الأليق بمذهب سيبويه، وبمذهب البصريين عامة، لأنهم يرون أنه لا يقع بعد إذا إلا فعل ظاهر أو مضمر.

والآخر: أن القول الأخير متأخر عما سبقه بفاصل كبير، وقدره نحو من ٤٠٠ صفحة، وهذا لا شك فصل كبير، ولا شك أنه قد استغرق زمنا طويلا من سيبويه في تسطيره، وهذا ما يتيح له إعادة النظر، وتحرير القول في المسألة.

(١) سيبويه، الكتاب ١٠٦/١ – ١٠٧ .

(٢) المصدر السابق ١١٧/٣ .

(٣) المصدر السابق ١١٩/٣ .

وأما مسألة ذكر أحد القولين في بابه دون الآخر فلا أرى أن لها مدخلا هنا، لأنه قد ذكر القولين في بابين مختلفين، الأول أبواب اشتغال (١٠٦/١ – ١٠٧ ت هارون) والثاني في بـــاب الإضـــافة (١١٧/٣ – ١١٩ت هارون) ودخول (إذا) في البابين متساو من حيث الأهمية، فهي في كل منهـــا أحد عناصر مسائل البابين الأساسية.

٥ – ترخيم المركب الإسنادي:

الترخيم لغة: ترقيق الصوت وتليينه(١).

واصطلاحا: حذف بعض الكلمة تخفيفا على وجه مخصوص عند النحاة (٢).

وأما المركب الإسنادي: فهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى فصارتا جملة، نحو: بَرَق نَحْرُه، وشاب قرناها (٣).

والمشهور عند عامة النحويين منع ترخيمه(٤)، وخالف في ذلك ابن مالك(٥) محتجاً بنقل سيبويه ذلك، قال(٦): ((وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه ؛ لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم، ونص في باب النسب على أن من العرب من يرخمه، فيقول في: تَأَبَّطَ شَرّاً: يا تأبَّطُ، ورتب على ترخيمه النسبُ إليه ولا خلاف في جواز النسب إليه)).

والحق أن سيبويه له في ذلك نصان كما أشار إليه ابن مالك، نص يمنع فيه ترخيم المركب الإسنادي، ونص يجيزه.

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠ هـــ ، ١٩٩٠ م ، ٢٣٤/١٢ .

(٢) انظر: الفاكهي، الحدود في النحو ص ٢٠٩ .

(٣) انظر: الأزهري، خالد، التصريح ١١٦/١ – ١١٧ . والقرنان: ذؤابتا الشعر.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل عالم الكتب ، بيروت ٢٣/٢ – ٢٤، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ت/ د موسى بناي العليل، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية (بدون طبعة وتاريخ) ٣٠٣/١ – ٣٠٤، وأبا حيان، ارتشاف الضرب، ت: د / رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـــ، ١٥٤/٣، وأوضح المسالك ص ٢٠٨، والهمع ٦٢/٢، ٦٣ .

(٥) انظر: ابن مالك: شرح الكافية، شرح الكافية، ت: د / عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط ، ١٤٠٢ هـــ، ١٣٥٣/٣، وشرح التسهيل، ت د / عبد الرحمن السيد، و د / محمد بدوي المختون، دار هجر، ط ١، ١٤١٠ هـــ ، ٤٢٢/٣، وشرح العمدة، ت/ عنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـــ ، ١٩٧٧ م ، ٣٠٦/١، والألفية ، إعداد وإخراج دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، ط ١ ، ١٤١٤ هـــ ص ٨٥ قال:

والعَجُزَ احذف من مركب وقَلّ ترخيم جملة وذا عمـــرو نَقَلْ

(٦) شرح التسهيل ٤٢٢/٣ .

فالنص الأول ذكره في باب الترخيم، وهو قوله[١]: ((واعلم أن الحكاية لا ترخّم؛ لأنك لا تريد أن ترخم غيرَ منادى، وليس مِمَّا يغيره النداء، وذلك نحو: تأبَّطَ شَرًّاً، وبَرَقَ نَحْرُه، وما أشبه ذلك)).

وأمَّا النص الآخر الذي يجيز فيه الترخيم فقد ذكره في باب النسب الذي سماه: باب الإضافة إلى الحكاية، حيث قال: [٢]: ((هذا باب الإضافة [النسب] إلى الحكاية:

فإذا أضفت إلى الحكاية حذَفْتَ وتركت الصدر بمنزلة : عبدِ القيس، وخمسةَ عَشَرَ، حيث لزم الحذف كما لزمها، وذلك قولك في: تأبّط شَراً: تأبَّطيّ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يُفرد فيقول: يا تأبَّطُ أقبل، فتجعل الأول مفرداً، فكذلك تفرد في الإضافة)).

فابن مالك أخذ بنص سيبويه هذا الذي يصرح بجواز ترخيم المركب الإسنادي .

قال أبو حيان[٣]: ((وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ترخيم الجملة وكرر ذلك في تصانيفه، وهو غلط منه، وسوء فهم على سيبويه)).

والحقُّ أن هذه العبارة من أبي حيان فيها تجريح وتحامل على إمام كبير من أئمة النحو، وهو ابن مالك.

وأرى أن من الأجدى الأخذ برأي خالد الأزهري وعبارته، فرأيه في صنيع سيبويه وابن مالك أجود وعبارته أحسن، قال[٤]: ((ولاشتهار المنع في المسألة عن سيبويه، اعتنى [ابن مالك] بذكرها، ونبه على أن صاحب المنع [وهو سيبويه] هو الناقل للإجازة عن العرب.

والذي نُقِل عن سيبويه وقع له في باب الإضافة إلى الحكاية، قال: ... ، ونص في باب الترخيم على المنع فقال: ...)).

ثم أوضح خالد الأزهري رأياً وسطاً فقال[٥]: ((وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان، في بابين [مختلفين]، فالعمل على المذكور في بابه؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يَعْتَنِ به كاعتنائه بالأول، لكونه ذكره استطراداً، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هناك تاريخ.

(١) الكتاب ٢٦٩/٢.
(٢) المصدر السابق ٣٧٧/٣ .
(٣) الارتشاف ١٥٤/٣ .
(٤) التصريح ١٨٤/٢ – ١٨٥ .
(٥) المصدر السابق ١٨٥/٢ .

وقول الناظم[1]:

[والعجزَ احذف من مركب] وقَلّ ترخيم جملـــة وذا عمرو نَقَلْ

يوهم أنه لم ينقل عنه غيره، وقد عرفت ما فيه)).

وهذا الجمع الذي جمع به خالد الأزهري بين قولي سيبويه جمع حسن جميل، وهو صالح لكل ما أشبهه، وفيه إنهاء للخلاف، إلاَّ أنَّ نقل سيبويه ترخيم المركب الإسنادي لا يُرَدُّ؛ لأن سيبويه عند العلماء ثقة أمين في نقله.

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز ترخيم المركب الإسنادي المنادى هو الراجح، وأن ذلك هو رأي سيبويه الذي ينبغي اعتماده، ولكن ذلك قليل بالنسبة لعدم ترخيمه، وذلك لثلاثة أمور:

الأول: نقل سيبويه لترخيمه عن العرب، وهو عند النحويين ثبت ثقة.

والثاني: أن ابن مالك نفسه نص على أن ذلك قليل، وذلك في النظم.

والثالث: الفصل التاريخي الطويل بين القولين، حيث إنه يفصل بينهما ٢٣٨ صفحة، وهذا بلا شك قد استلزم زمنا طويلا، مما يجعل سيبويه ربما يكون قد بلغه أمر لم يبلغه في السابق، وليس ببعيد أن يكون من ذلك سماع ترخيمه عن العرب.

وأما ما ذكره خالد الأزهري من كون النقل الأول ورد في بابه، والثاني في باب آخر، وقد ذكره سيبويه استطرادا، فلا أرى أن هذا في محله، لأن ورود مسألة الترخيم في بابي النداء والنسب أساسية فيهما، فهما إذن في هذا على حد سواء.

وهكذا رأينا حقيقة رأي سيبويه في المسألة، وذلك لشهرة النقل عن سيبويه بأنه يمنع ذلك، وكذلك فإن ابن مالك قد رُدَّ عليه ببعض الردود التي فيها فضاضة، كما في رد أبي حيان، وأن هذا مما يجب اجتنابه في مجال البحث العلمي.

٦- بعض الأسماء المختصة بالنداء:

ورد عن سيبويه قولان في الحكم على بعض الأسماء بملازمتها للنداء أو عدم ذلك. فقال في أبواب النداء من الجزء الثاني من كتابه:

(١) الألفية ص ٨٥ .

"ويدلك على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خَبَاثِ ولَكاعِ، ولا لُكَعُ ولا فُسَقُ، فإنما اختص النداء بهذا الاسم أنّ الاسم معرفة، كما اختص الأسد بأبي الحارث إذْ كان معرفة، ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجرورا، لأنها لا تجر في النكرة" (١).

ثم قال في موضع آخر في الجزء الثالث عند حديثه عن العدل، حيث عقد لذلك بابا قال فيه:

"هذا باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث كما جاء المذكر معدولا عن حده، نحو: فُسَق، ولُكَع، وعُمَر، وزُفَر، وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث" (٢) .

ثم قال بعد ذلك:

"ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى: يا خَبَاثِ، ويا لَكاعِ، فهذا اسم للخبيثة ولِلّكعاء"(٣).

والذي يظهر أن رأي سيبويه الذي ينبغي اعتماده هو الأول، وذلك لأنه قد علله دون الثاني، على أن يكون ذلك هو الغالب في هذه الألفاظ.

وأما قوله الثاني المجوز لاستعمالها في غير النداء فيكون مقبولا أيضا، ولكن باعتبارين:

أحدهما: أن ذلك من القليل، وذلك لأن نقل سيبويه ثبت عند النحويين.

والآخر: وجود الفصل التاريخي بين القولين، وهو ليس بالقليل، فإنه يبلغ ٢١٨ صفحة، فلعل سيبويه قد بلغته رواية في هذا المدة الزمنية الطويلة بين القول بهذين الرأيين.

وأما قضية اختلاف البابين فالأمر كما سبق لا اعتبار به هنا فيما يظهر لي، وذلك نظرا لأن ورود المسألة في كل منهما مهمة على حد سواء.

٧- الممنوع من الصرف:

ذكر سيبويه في باب ما لا ينصرف إن علة منع الصفات من الصرف نحو: عطشان وسكران مشابهة الألف والنون لألفي التأنيث الممدودة، وعدد أوجه هذا الشبه فقال:

"هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة

وذلك نحو: عطشان وسكران وعجلان وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف

(١) سيبويه، الكتاب ١٩٨/٢ .

(٢) المصدر السابق ٢٧٠/٣ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٢٧٢/٣ – ٢٧٣. واللكاعة: اللؤم والحمق، ويقال للذكر: ألكع، ولُكع، ولُكيع ولكوع، ولكاع، وملكعانٌ. انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم ، اللسان ٣٢٢/٨ – ٣٢٤ .

كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث سكران بناء على حِدَة كما كان لمذكر حمراء بناء على حِدَة.

فلما ضارع فَعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك جرى مجراها" (١).

ثم ذكر في موضع آخر في باب التصغير إن النون بدل من الهمزة ، فقال:

"وكذلك فَعْلان الذي له فَعْلى عندهم، لأن هذه النون لما كانت بعد ألف، وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة التي في حمراء، لأنها بدل من الألف، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف، كما كان يُجرى على الهمزة ما كان يُجرى على التي هي بدل منها"(٢).

وقال في موضع آخر في باب حروف البدل:

"والنون تكون بدلا من الهمزة في فَعْلان فَعْلى، وقد بُين ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف، كما أن الهمزة بدل من ألف حَمْرى" (٣).

فإذا نظرنا إلى هذه الأقوال لسيبويه نجد أن قوله: "وقد بُين ذلك في ما ينصرف وما لا ينصرف "ــ إشارة إلى قوله في النص الثاني السابق ــ يتبن أنه قد أحال على قوله في ذلك الموضع، مع أنه ليس فيه، أي: في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، وإنما هو في باب التصغير.

ومن هنا يظهر إشكال آخر وهو أنه نص على أن هذا القول المحال عليه في باب الممنوع من الصرف، مع أنه ليس فيه، وإنما في باب التصغير، وهذا ما يزيد الأمر إشكالا في معرفة حقيقة رأيه في المسألة.

والذي يظهر أن قوله الراجح هو الثاني، وهو القول بأن النون بدل من الهمزة، وذلك لما يأتي:

أولا: أنه قد علل كلا من القولين الأول والثاني، وهذا ما يجعلهما متساويين من ناحية التعليل.

ثانيا: أن القول الثاني المعلل قد تأخر عن الأول بـــ ٩٧ صفحة.

ثالثا: أنه قد أكد قوله الثاني في موضع متأخر من كتابه، بحيث كان الفرق بين القول الثاني

(١) سيبويه، الكتاب ٣/٢١٥ ــ ٢١٦ .
(٢) المصدر السابق ٣/٤٢٠ .
(٣) سيبويه، الكتاب ٤/٢٤٠ .

والتأكيد عليه نحوا من ٢٠٦ صفحات، وهذا بلا شك فصل كبير، مما يرجح أن سيبويه قد تبين له في الأمر ما لم يكن تبين أو ترجح سابقا، وبناء على هذا فإن قوله الأخير الذي يؤكد فيه على أن النون بدل من الهمزة هو الراجح لديه.

٨- قولاه في "تاء" بنت وأخت:

ذكر سيبويه في أكثر من موضع أن التاء في بنت وأخت للتأنيث [١].

وذهب في باب ما لا ينصرف إلى أنها ليست للتأنيث، وعلله بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا إلا أن يكون ألفا كفتاه، وقناة، والباقي مفتوح كرُطبة، وعنبة، وعلاّمة، وإنما هذه التاء كالتاء في عفريت وملكوت ونحوهما [٢].

وبحسب المنهج الرصين الذي أصّله ابن جني فإنه في هذه الحالة يؤخذ بالقول المعلل، ويطّرح ما كان مرسلا غير معلل.

قال ابن جني: "ووجه الجمع بين القولين: أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث، ألا ترى أنك إذا ذكّرت قلت: ابن، فزالت التاء كما تزول من قولك: ابنة.

فلما ساوقت تاء بنت تاء ابنة، وكانت تاء ابنة للتأنيث قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة. وهذا من أقرب ما يتسمّح به في هذه الصناعة" [٣].

٩ - قولاه في "حتى":

ذكر سيبويه في الجزء الثالث من كتابه أن "حتى" تنصب الفعل المضارع فقال: "اعلم أن حتى تنصب على وجهين" [٤].

وقد قال في الجزء نفسه إنها حرف جر فقال: "هذا باب الحروف التي تضمر فيها "أنْ".

وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل، وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك، فإنما انتصب هذا

(١) انظر: المصدر السابق ٣٦٢/٣، ٣١٧/٤، وابن جني، عثمان ابن جني، الخصائص ٢٠٠/١، وابن منظور، محمد بن مكرم، اللسان ٨٩/١، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح، ص ٤٠٩ .

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب ٢٢١/٣، وابن جني، عثمان ابن جني، الخصائص ٢٠٠/١ ، وابن منظور، محمد بن مكرم، اللسان ٨٩/١٤، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح، ص ٤٠٩ .

(٣) ابن جني، الخصائص ٢٠٠/١ .

(٤) سيبويه، الكتاب ١٦/٣ .

بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة، ولو ولم تضمرها كان الكلام محالا، لأن اللام وحتى يعملان في الأسماء فيجران ..." [١].

وبناء على هذا يقال إن مذهبه هو هذا الأخير، وذلك لأنه قد عدد الأحرف الناصبة للمضارع ولم يعد فيها حتى، فعلم بذلك أن أنْ مضمرة عنده بعد حتى.

وأما وجه الجمع بين القولين بالتأويل فهو أن الفعل لما انتصب بعد حتى، ولم تظهر هناك أنْ وصارت حتى عوضا منها، ونائبة عنها نُسب النصب إلى حتى [٢].

الصرف:

١٠- وزن هَمَّرِش:

تعدد كلام سيبويه في وزن هَمَّرِش[٣]:

ذكر أبو حيان أن النحويين اختلفوا في أصل وزنه، وفي الحرف الأول المدغم في الثاني ما هو؟

فقال قوم: وزنه "فَعَّلِل" والميم زائدة للإلحاق بـ "جَحْمَرِش" [٤] وأدغمت الميم في الميم، فهو من باب إدغام المثلين.

وقال آخرون: وزنه "فَعْلَلَل" والمدغم نون، وحروفه كلها أصول، كحروف "قَهْبَلِس"[٥].

ثم ذكر أبو حيان أن الأول هو الصحيح، والثاني قول الأخفش. وتناقض فيه كلام سيبويه [٦].

قلت: والذي قال سيبويه: "وأما الهَمَّرِش فإنما هي بمنزلة القَهْبَلِس، فالأولى نون، يعني إحدى الميمين نون ملحقة بقهلبس، لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعَّلٍ"[٧].

ووجه التناقض كما نقل صاحب اللسان عن ابن سيده أن سيبويه جعل همرش مرة رباعيا مزيدا بالنون، وخماسيا مرة أخرى، فقال: " قال ابن سيدة: جعلها سيبويه مرة فَنْعَلِلَا، ومرة فَعْلَلِلاً، ورد أبو

(١) المصدر السابق ٣/٥- ٦ .
(٢) انظر: ابن جني، الخصائص ١/٢٠٤، والسيوطي، الاقتراح ص ٤١١ .
(٣) الهَمَّرش: العجوز المضطربة الخلق. انظر: ابن منظور، اللسان ٦/٣٦٥ .
(٤) الجحمرش من النساء الثقيلة السمجة. انظر: ابن منظور، اللسان ٦/٢٧٢ .
(٥) القهبلس معناها كالجحمرش. انظر: ابن منظور، اللسان ٦/١٨٥ .
(٦) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ٢/٣٨٦ – ٣٨٧ .
(٧) سيبويه، الكتاب ٤/٣٣٠ .

علي أن يكون فَنْعَلَلَا، وقال: لو كانت كذلك لظهرت النون، لأن إدغام النون في الميم من كلمة لا يجوز، ألا ترى أنهم لم يدغموا في : شاة زنماء [١] ..." [٢].

والذي يظهر أن رأي سيبويه الذي يمكن اعتماده من هذين القولين هو رأيه القائل بأن "همّرش" اسم خماسي، وتكون عينه ولامه ميمين مدغمتان، من قبيل إدغام المثلين، ويكون وزنه: فَعْلَلِلاً، فتكون الميم زائدة للإلحاق بـ: قَهْبَلِس، وجَحْمَرِش.

والذي يدعو إلى ترجيح هذا الرأي ونسبته لسيبويه ما يأتي:

أن الأصل في كل إدغام واقع في كلمة واحدة أن يحمل على أنه من قبيل إدغام المثلين، إلا أن يمنع من ذلك مانع، وأما إذا كان من باب إدغام المتقاربين فلا يلزم أن يكون أحد الحرفين زائدا، بل قد يكون زائدا أو أصلا، وعلى هذا فإذا وجد إدغام في كلمة واحدة فينبغي الحكم عليه بأنه من إدغام المثلين، ولا يجعل من إدغام المتقاربين إلا بدليل، لأن إدغام حرف في مقاربه من كلمة واحدة يؤدي إلى اللبس بأنه من إدغام المثلين، فمثلا: لا تدغم النون في الميم في (أَنْمُلَة) فيقال: أمّلة، لأن ذلك يلبس، فلا يدرى هل الأصل: أنملة أم أمْمُلة.

وأما إن وجد دليل على أنه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام، نحو: امّحى الكتاب، وأصله: انمحى، بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب إدغام المثلين، لأنه سيكون وزنه: افّعَلَ، وهذا البناء لا وجود له في كلام العرب.

وعلى هذا فينبغي أن يحمل (همّرش) على أن إدغامه من قبيل إدغام المثلين.

وأما على القول الآخر وهو أن (همّرش) حروفه كلها أصول، وأن الأصل (هنْمرش) ووزنه: (فَنْعَلِل) بمنزلة (جحمرش) ثم أدغمت النون في الميم ، فإن هذا رأي الأخفش أيضا، وقد أجاز الإدغام هنا لأمن اللبس عنده، وذلك أن هذا الوزن لم يأت في موضع وقد لحقته زوائد للإلحاق، فعلم بهذا أن همّرشا في الأصل: هنمرش، وذلك أنه لو لم يحمل على هذا الرأي، وجُعل من باب إدغام المثلين لكان أحد المثلين زائدا ، فيكون ذلك كسرا لما ثبت في هذه البنية واستقر من أنها لا تلحقها زوائد للإلحاق، وعلى هذا فيكون تصغيرها: هُنَيْمِر، وتكسيرها: هنامر، فتُرد النون إلى أصلها، ويحذف الآخر، لأن حروف الكلمة كلها أصول.

(١) شاة زنماء: أي لها قطعة لحم معلقة تحت حلقها. انظر: ابن منظور، اللسان ٢٧٦/١٢ .

(٢) ابن منظور، اللسان ٣٦٥/٦ .

وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش مرجوح عند الصرفيين، لأنه مبني على أن هذا الوزن لم يلحقه زيادة للإلحاق مطلقا، بينما قد ورد عن العرب ما نفاه الأخفش، فقد قالوا: جَرْوٌ نَخْوَرِش، أي: إذا كَبُر خَرَش، فهذه الواو زائدة للإلحاق، والاسم ملحق بجحمرش(١).

١١- الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء:

تحدث سيبويه عن الهمزة المتصدرة أربع أصول في الأسماء، ولسيبويه فيها نصوص يعارض بعضها بعضا.

فتارة قال بأصالتها، كما في قوله: "هذا باب ما يُحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات"(٢).

وقد قال في هذا الباب:

"وإذا حقرت إستبرق قلت: أُبَيْرِق، وإن شئت قلت: أُبَيْرِيق على العوض، لأن السين والتاء زائدتان، لأن الألف إذا جعلتها زائدة لم تُدخلها على بنات الأربعة ولا الخمسة، وإنما تدخلها على بنات الثلاثة، وليس بعد الألف شيء من حروف الزيادة إلا السين والتاء، فصارت بمنزلة ميم مُستَفعِل، وصارت السين والتاء بمنزلة سين مُستَفعِل وتائه، وترْكُ صرف إستبرق يدلك على أنه إستفعَل"(٣).

قال السيرافي في شرح هذا الكلام: " ... ، وقال أبو إسحاق الزجاج: كان أصل إستبرق استفعل، مثل: استخرج، والألف ألف وصل، ثم نُقل إلى الاسم فقطع الألف كما يلزم في مثل ذلك.

فإن قيل: لِم جعلت الألف والسين والتاء زوائد ؟ قيل: قد علمنا أن في إستبرق الآن زائد لا محالة، لأنه على ستة أحرف، ولا يكون الاسم على ستة أحرف أصول، فوجب أن يكون فيه حرف زائد، إما الألف وإما السين وإما التاء، لأن باقي الحروف ليس من حروف الزيادة. فإن جعلنا

(١) انظر: ابن عصفور، علي بن المؤمن، الممتع في التصريف ٢٩٥/١ – ٢٩٦ ، والرضي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب ٦١/١ ، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر ٢٩/٢ .
(٢) سيبويه، الكتاب ٤٢٦/٣.
(٣) المصدر السابق ٤٣١/٣.

الهمزة زائدة وما عداها أصلي خرج عن قياس كلام العرب، فوجب أن تُجعل السين والتاء زائدتين، وحينئذ لم يكن بد من أن تُجعل الهمزة زائدة، لأنها دخلت على ذوات الثلاثة أولا"[١].

إلا أنه قد قال بزيادتها في موضع آخر، فقال:

"هذا باب علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف

... ، فالهمزة إذا لحقت أولا رابعة فصاعدا فهي مزيدة أبدا عندهم، ألا ترى أنك لو سميت رجلا بأفْكل، وأيْدع لم تصرفه، وأنت لا تشتق منها ما تذهب فيه الألف، وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقا لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال، والصفة التي يشتقون منها تذهب فيه الألف، فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا"[٢].

والذي يظهر أنه الرأي الراجح لدى سيبويه هو الرأي الثاني، وهو القول بزيادتها، وذلك من جهتين:

الأولى: الفصل التاريخي بين القولين، فبينهما نحو ٢٣٣ صفحة، وهذا فاصل كبير بلا شك، مما يجعل القول الثاني متأخرا بمدة يمكن أن يكون قد ظهر لسيبويه فيها وتبين له ما يكن لديه في الموطن الأول.

والثانية: أن هذا هو الأليق بمذهب جمهور النحويين والصرفيين، كما تبين من خلال كلام الزجاج الذي ورد آنفا.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة الممتعة مع سيبويه إمام النحويين، ومع كتابه مرجع النحاة والباحثين ومعتمدهم في دراساتهم وأبحاثهم ومؤلفاتهم، فإننا نكون قد اطلعنا في هذا البحث على جانب مهم ودقيق من كتاب سيبويه، ألا وهو مواطن تعدد الآراء لدى هذا الإمام الجليل، في هذا الكتاب العظيم.

إن نتيجة هذا البحث التي يمكن أن نظفر تتلخص في ثلاثة أمور رئيسة:

(١) السيرافي، شرح الكتاب، (مخطوط) دار الكتب المصرية ، رقم ١٣٧، مصور من نسخة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رقم ١٠٢٩٧، ١٩٨/٤ أ – ب .

(٢) سيبويه، الكتاب ٣٠٧/٤ .

أولها: بيان مواضع تعدد أقوال سيبويه في هذا السفر العظيم، مما يساعد على الكشف عن هذا الجانب الدقيق لكل من يتعامل مع الكتاب: قراءة، ومدارسة، أو رجوعا له، أو شرحا، أو غير ذلك، وذلك أن في بيان هذه الأوجه إيضاحا لما قال به سيبويه؛ وبخاصة أنه قد ورد عن بعض النحويين نقل رأيين متعارضين لسيبويه، وقد أفضى هذا ببعضهم إلى التشنيع على بعض آخر لنقله قولا عن سيبويه يخالف ما لديه ، بينما في الحقيقة أن سيبويه قد قال بالرأيين في موطنين مختلفين من كتابه.

وثانيها: أنه قد تبين لنا المنهج العلمي الرصين الذي ينبغي الأخذ به تجاه ما قد يوجد في كلام العلماء من تعدد أو تعارض أو تناقض، ونحو ذلك، وهذا المنهج الرصين قد أوضحه ابن جني، ونقله عنه السيوطي، وورد قريب منه عند خالد الأزهري، وخلاصة هذا المنهج:

- أنه إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسلا والآخر معللا أُخذ بالمعلل، وتُؤول المرسل.
- وإن لم يعلل واحدا منهما نُظِر إلى الأليق بمذهبه، والأجرى على قوانينه فيعتمد، ويتأول الآخر إن أمكن.
- وإن لم يمكن التأويل فإنْ نَصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم أنه رأيه، والآخر مُطّرح، وإن لم ينص بُحِث عن تاريخهما، وعمل بالمتأخر، والأول مرجوع عنه.
- فإن لم يعلم التاريخ وجب سَبْرُ المذهبين، والفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نُسِب إليه أنه قوله، إحسانا للظن به، وأن الآخر مرجوع عنه.
- وإن تساويا في القوة وجب أن يعتقد أنهما رأيان له، وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منها.
- وإن كان النصان المتعارضان في مسألة واحدة، في بابين مختلفين فالعمل على المذكور في بابه، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول، لكونه ذكره استطرادا، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هناك تاريخ كما تقدم.

وثالثها: بيان أن كل جهد بشري لابد أن يعتريه الخلل والنقص غالبا، وهذا لا يقدح في قدر صاحبه، حتى إن كان إماما كبيرا كسيبويه مثلا، فهذا مما يدعو للعناية بتراث علمائنا الأجلاء، من جميع نواحيه، ومنها هذا الجانب، حتى يمكن الاستفادة من هذا التراث الضخم، مع بيان جوانب الخلل والقصور التي قد توجد في ذلك النتاج العظيم، حتى يتم الانتفاع به، على

أفضل ما يمكن، ولكي يكون فيه وفاء بشيء مما يجب لعلمائنا الأجلاء، الذين بـذلوا أعظـم الجهد في خدمة هذه اللغة الخالدة.

والحمد لله أولا وآخرا.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعي